فيما يخص المؤسسة الفردية ذات الترخيص الفعال بنشاط «تجارة عامة ومقاولات»

الشريعان: 3 شروط للحصول على ترخيص «شركة الشخص الواحد»

أصدر وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان قرارا وزاريا أجاز من خلاله تحويل المؤسسة الفردية ذات الترخيص الفعال بنشاط «تجارة عامة ومقاولات» إلى شركة الشخص الواحد.

ووفقا للقرار الوزاري رقم 89 لسنة 2022 فقد قضى في مادته الثانية بأنه يجوز تحويل المؤسسة الفردية ذات الترخيص الفعال بنشاط التجارة العامة والمقاولات إلى شركة الشخص الواحد في حال تحقق واحد من الـ 3 شروط التالية وقبل صدور القرار:

1 – أن تكون لدى المؤسسة الفردية وكالة تجارية فعالة.

2 – أن تكون لدى المؤسسة الفردية اتفاقات أو تعاقدات تجارية فعالة.

3 – أن تكون المؤسسة الفردية مسجلة أو معتمدة لدى إحدى الجهات الحكومية.

يأتي ذلك بينما قضت المادة الأولى بـ«يضاف نشاط تجارة عامة ومقاولات» بالرمز الدولي 410027 لقطاع أنشطة المقاولات والخدمات المتصلة بها (قطاع 41–43) إلى الأنشطة التجارية، على أن يكون ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقضى القرار بأنه لا يجوز إصدار ترخيص جديد يتعلق بنشاط التجارة العامة والمقاولات إلا وفق تنفيذ مقتضيات المادة الثانية من القرار.

على جانب اخر منحت وزارة التجارة والصناعة، صفة الضبطية القضائية لعدد كبير من موظفيها إلى جانب تجديد الصفة لعدد آخر يشمل العديد من القطاعات.

وبلغ إجمالي من شملهم قرار منح الصفة أو تجديدها 221 موظفاً من موظفيها لمواكبة أعمال الرقابة والتفتيش على الأسواق وبالتالي تتبع الجرائم والمخالفات الناشئة عن تطبيق القوانين المنظمة للأنشطة المستهدفة.

وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان

«التجارة» تجدد وتمنح «الضبطية القضائية» لـ221 موظفاً لمواكبة أعمال الرقابة والتفتيش على الأسواق

وحسب القرار الوزاري الذي أصدره وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان فإن للموظفين الذين شملهم القرار الحق في ضبط الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الضوابط القانونية وتحرير المحاضر اللازمة، مع أحقيتهم في التفتيش على المحلات ودخول الأماكن الغير معدة للسكن، بهدف ضبط ما يقع من تجاوزات.

وأتاح القرار لأصحاب الضبطية القضائية طلب العون والمساعدة من رجال الشرطة، فيما ألغى ذلك القرار قراراً سابقاً يحمل الرقم 37 لسنة 2021 في شأن تجديد صفة الضبطية القضائية لـ 170 مفتشا من العاملين بجميع قطاعات الوزارة.

«أسواق المال»: نفذنا 84 في المئة من إستراتيجيتنا الراهنة قبل عام من انتهائها

هيئة أسواق المال Capital Markets Authority State of Kuwait دولة الكويت

هيئة أسواق المال

أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية أحمد الملحم سعي الهيئة الحثيث إلى تحقيق رؤيتها في الريادة بتطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني لافتا إلى تنفيذ 84 في المئة من الإستراتيجية الراهنة للهيئة قبل عام من انتهائها.

وقال الملحم في بيان صحفي للهيئة بمناسبة إصدارها التقرير السنوي الحادي عشر عن السنة المالية (2021–2022) لإبراز مهامها المنجزة في مختلف مجالات عملها إن الإستراتيجية القادمة للهيئة (2026/2027–2023/2024) دخلت طور إعدادها النهائي حاليا.

وأشار إلى مبادرات الهيئة على صعيد الاستدامة والشمول المالي بمرتكزاته المختلفة لاسيما على صعيد المنتجات المالية المبتكرة والمشاريع المتصلة بالتحول الرقمي والتقنيات المالية بالتزامن مع تبني الهيئة مشروعا وطنيا للشمول المالي.

وأوضح أن الهيئة تبوأت المرتبة الأولى في ترتيب الجهات ذات الميزانية المستقلة المشمولة برقابة ديوان المحاسبة على صعيد استيفاء متطلبات الحوكمة بنسبة 92.2 في المئة كما حصلت على شهادة (الأيزو) في أمن المعلومات.

وأضاف أن الهيئة وفي سابقة قد تكون الأولى من نوعها بين الجهات الإشراقية الرقابية وضعت مؤشرات أداء تشغيلية للرئيسي من أعمالها وخدماتها للمعنيين بها من أفراد وجهات خاضعة لإشرافها وقيامها بقياس تلك المؤشرات بتحليلها والإعلان عن نتائج تقييمها لعام 2021.

وأسست الهيئة في الكويت وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتتولى تنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات الغير عادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

ويدعو القانون المذكور أيضا إلى الإشراف على عمليات الدمج والاستحواذ والإفصاح كما تهدف الهيئة إلى توفير برامج توعوية عن أنشطة الأوراق المالية.

«NESR» تواصل توسعها الإستراتيجي بالاستحواذ على حصة من «WDVG»

أعلنت شركة خدمات الطاقة الوطنية المتحدة NationalEnergyServices Reunited Corp.– NESR»)، احد الشركات العالمية الرائدة في مجال توفير خدمات الطاقة المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمدرجة في بورصة ناسداك نيويورك تحت رمز NASDAQ:NESR))، عن إتمام عملية الاستحواذ على حصة في شركة دبليو دي فون جونتن للهندسة W. D. Von Gonten Enginee – WDVG")، المالكة لمختبرات جيولوجية وجيوفيزيائية رائدة في توصيف الخزانات الجوفية، والأعمال الاستشارية، والتي تشكلت من اندماج كل من شركة W. D. Von Gonten للمختبرات وشركة W. D. Von Gonten | co للاستشارات الهندسية البترولية.

تم تمويل هذا الاستحواذ – الذي تقدر قيمته بنحو 4 أضعاف تقديرات ارقام الشركة المستحوذة لعام 2022 بشكل رئيسي من خلال إصدار أسهم شركةNESR بقيمة 10 دولارات للسهم الواحد بالإضافة لحصة نقدية اصغر. ويمثل هذا الاستحواذ نشاطا تجاريا يحقق نموا كبيرا في السوق خلال السنوات القادمة ويعزز بشكل كبير قدرات NESR في مجال دراسات هندسة البترول وتحليل العينات الصخرية، ونمذجة ومحاكاة الخزانات الجوفية، والخدمات الاستشارية المرتبطة بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما ستمتلك NESR في هذه الصفقة الخيار للحصول على حصة إضافية لتصبح المالك الأكبر للشركة المستحوذة (WDVG) في السنوات القادمة.

وفي ذات الوقت ستتلقى NESR أحدث معدات المختبرات المتخصصة، والتي ستضمن استكمال رؤيتها المتمثلة في وجود مركز البحث والتطوير والذي سيكون الأكثر تقدما في المنطقة في مجال دراسات الموارد الغير التقليدية («NORI») ضمن منشأة أبحاث حقول النفط التابعة للشركة، ومقرها في قلب وادي الظهران التقني بالمملكة العربية السعودية خلال العام الحالي.

وبهذه المناسبة، علق بيل فون غونتن، الرئيس التنفيذي لشركة ((WDVG قائلا: «يسرني إتمام هذه الصفقة مع NESR لأن هذا سيسمح لكل من WDVG Consulting و WDVG Labs بالتوسع في واحدة من مناطق النمو الرئيسية خلال العقد المقبل».

وأضاف غونتن: «تتمتع شركة WDVG اليوم بتاريخ طويل في أمريكا الشمالية، وتحتل موقعاً قيادياً في التحليلات والدراسات الأساسية المتخصصة في أمريكا اللاتينية، ومن خلال هذه الصفقة ، سنضيف ركيزة أخرى إلى مكانتنا العالمية». كما قال الرئيس التنفيذي: «إنه خلال العام الماضي، وبالتعاون مع NESR حققنا نجاحات كبيرة مع العملاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتُعد خدماتنا المخبرية والاستشارية المتخصصة مكملة إلى حد كبير لخدمات وقدرات التنفيذ لدى NESR، ونتطلع لدعم إستراتيجية NESR في الاستثمار في القيمة المحلية المضافة لتمكين التطوير العلمي على المستوى المحلي».

من جانبه قال المهندس / شريف فودة، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة NESR: «أن بيل قائد ذو رؤية واسعة في مجال حقول النفط ومجال الابحاث الجيولوجية والجيوفيزيائية والموارد البديلة، ومنذ تأسيس أعماله في عام 1995، بنى سجلا حافلا من الدراسات التحليلية من خلال فريق احترافي من العلماء والباحثين ومختصي الميكانيكا الجيولوجية وتوصيف المكامن، وعبر التعاون مع مجموعة من شركات النفط المستقلة والشركات الكبرى، وشركات النفط الدولية والوطنية، والجامعات والبنوك ، وصناديق الاستثمار.»

وأضاف فودة: «إن هذا التعاون الإستراتيجي لمختبرات حقول النفط والأعمال الاستشارية أمر بالغ الأهمية لتدعيم خدماتنا وسجل أعمالنا في قطاع النفط وأبحاث الموارد الغير تقليدية، ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع بيل وفريقه».

وبين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة NESR أن «إضافة أحدث معدات المختبرات من شركة WDVG في مجمع NORİ في وادي الظهران التقني سيعزز من التعاون مع الأوساط الأكاديمية والتمكن من تبادل العلماء والباحثين بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، مضيفا: «سنطور برامج مشتركة للاستفادة مما تم تحقيقه في جميع أنحاء العالم في العقد الماضي. حيث أنه من المتوقع أن يكثر الطلب على الغاز الطبيعي والموارد البديلة خلال السنوات القادمة في المنطقة، وسيضمن امتلاك مثل هذه الخبرات والقدرات المتطورة إتاحة الوصول لعملائنا وتوفير أفضل الحلول وأحدث التقنيات والخدمات المخبرية والقوة الفكرية».وختم السيد شريف فودة قوله: «أود أن أذكر أننا متحمسون جدًا لمستقبل المنطقة وللفوائد الملموسة وغير الملموسة التي ستحققها هذه الصفقة لعملائنا في السنوات القادمة».

شركة «NESR»

في ظل ارتفاع أسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي

«المركز»: توقعات إيجابية للقطاع العقاري الكويتي في النصف الثاني من 2022

كشف المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الصادر بعنوان: «القطاع العقاري في دولة الكويت: تقرير نظرة مستقبلية للنصف الثاني من العام 2022»، عن مواصلة القطاع العقاري في الكويت التعافي من التداعيات الكبيرة التي شهدها خلال جائحة كوفيد19– على مدى العامين الماضيين، وأنه يشهد حاليا تسارعاً بوتيرة معتدلة. ويُعزى هذا الاتجاه التصاعدي بشكل رئيسي إلى زيادة التداول في قطاعي الاستثماري (الشقق السكنية) والعقارات التجارية؛ على خلفية التفاؤل بشأن تحسن النشاط الاقتصادي. وترسم الأساسيات القوية للاقتصاد الكلي نظرة إيجابية لسوق العقارات المحلية؛ مدعومةً بارتفاع أسعار النفط والطلب عليه، والانتعاش المضطرد في القطاع غير النفطي.

وتم إعداد التقرير من قبل شركة مارمور مينا انتلجنس «مارمور»، الذراع البحثي «للمركز». ويهدف إلى مساعدة المستثمرين على اكتساب فهم عميق للوضع الحالي للسوق العقاري الكويتي. وتستند التقييمات والتوقعات الواردة في التقرير إلى «مؤشر المركز للاقتصاد الكلي»، الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المؤشرات الاقتصادية، مثل: نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، والتضخم، وإيجاد فرص عمل جديدة، وسعر الفائدة، والنمو السكاني، وغيرها. ويقدم التقرير تحليلاً لأداء القطاعات الفرعية، مثل: القطاعات السكنية، والمكتبية، والتجزئة، والصناعية، خلال الأشهر الستة الأولى، ويتعمق في تأثير مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة والإصلاحات والمبادرات العقارية على القطاع. ويدعم التقرير النتائج والملاحظات الواردة فيه ببيانات من السنوات السبع الماضية، ويقدم توقعات عن الفترة المتبقية من العام الحالي 2022 وتوقعات للعام المقبل.

وأشار التقرير أن سوق العقارات قد استفاد من تخفيف التدابير التي فرضت من أجل التصدي للجائحة من قبل الحكومة، وافتتاح أعمال جديدة وتوسيع الأعمال الحالية، مما أدى إلى زيادة معدلات الإشغال في القطاع العقاري، وتحسن ثقة المستثمرين في القطاع العقاري خلال الربعين الأول الثاني من عام 2022. واستمرت القيم الإجمالية للمعاملات العقارية في الارتفاع في الربع الأول من عام 2022 مع تصاعد وتيرة الاستثمار في قطاع (الشقق السكنية) والقطاعات الفرعية العقارية التجارية. ومع ذلك، انخفضت مبيعات العقارات السكنية الخاصة، التي قادت الانتعاش العام الماضي خلال نفس الفترة.

وخلال الربع الأول من العام، ارتفعت قيمة صفقات القطاع الاستثماري (الشقق السكنية) بنسبة 9 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2019. كما أن مبيعات العقارات التجارية تشهد تعافياً، حيث سجلت نمواً بنسبة 128 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022. ومع ذلك، لم تصل قيمة الصفقات بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة، وهي أقل بنسبة 38 في المئة من قيمة الربع الأول من عام 2019. ومن ناحية أخرى، انخفضت مبيعات قطاع الوحدات السكنية الخاصة بنحو 20 في المئة لتصل إلى 517.6 مليون دينار كويتي، مقارنة ب 644.2 مليون دينار كويتي سجلت في الربع الأول من عام 2021. ومع ذلك، فإنه لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، أي أعلى بنسبة 37 في المئة من 376.5 مليون دينار كويتي المسجلة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019.

ويحمل تقرير «المركز» نظرة مستقبلية إيجابية للقطاع العقاري الكويتي للفترة المتبقية من العام الحالي في ضوء التوسع المتوقع في الاقتصاد الوطني مدعوماً بالنمو الاقتصادي النفطي وغير النفطي، فضلاً عن تحسن الموازنة المالية، مما يشير إلى مستويات جيدة من الإيرادات الحكومية. وفي حين أن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد والقطاع العقاري، إلا أن تمهل بنك الكويت المركزي في رفع أسعار الفائدة مقارنة ببنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يحد من التأثير. وتجدر الإشارة أيضاً أنه على الرغم من أن الكويت تشهد ارتفاعاً في مستويات التضخم نظراً لاعتمادها على الواردات، إلا أن مستويات التضخم في البلاد تبقى أقل مما هي عليه في بعض الاقتصادات الكبرى.

المركز MARKAZ

المركز المالي الكويتي

«معجزة الشفاء» تحصد عدداً من أبرز جوائز الجودة العالمية

حصلت شركة معجزة الشفاء علي عدد من أبرز جوائز الجودة العالمية تقديراً لتميزها الرائد في صناعة منتجات عسل النحل فائقة الجودة ، حيث حازت على الميدالية الفضية لعسل أمير الامراء والميدالية الذهبية لعسل السدر الكويتي بجانب ميدالية ذهبية آخرى لعسل المانوكا umf 25+ في مسابقة العسل العالمية لندن 2022، علاوة على الميدالية البلاتينيوم لعسل سم النحل .

ومن جانبة ، قال خبير إنتاج العسل وتربية النحل محمد قاسم المجددي ومدير شركة معجزة الشفاء : إن حصول منتجاتنا على هذه الجوائز بجانب حصولنا على شهادات الجودة العالمية مسبقا ، جاء ثمرة جهود سنوات وخبرات كوادر الشركة ، فضلاً عن سعينا الدائم والدؤوب للإرتقاء بمنتجات العسل وتطويرها بكافة أشكالها وأنواعها ، بالإضافة إلى حرصنا على تطبيق أعلى وأدق مواصفات للجودة العالمية في منتجاتنا بما يشبع إحتياجات وتطلعات المستهلكين ، ويعزز دورنا المجتمعي والانتاجي نحو دعم منظومة الأمن الغذائي محليا وعالميا .

وإختتم المجددي : أدعو كل شركات إنتاج العسل خاصة ، وشركات الصناعات الغذائية عامة إلى مواكبة التطور العالمي في تحقيق أعلى معدلات الجودة لمنتجاتها.

واحدة من جوائز «معجزة الشفاء»